Issue 155 العدد
2022/06/13

النشرة الإلكترونية
GAIF E-Newsletter

نشرة دورية أسبوعية تصدر عن الأمانة العامة للإتحاد العام العربي للتأمين

تنبيه: المقالات تعبر عن آراء كتّابها وليس عن رأي الاتحاد العام العربي للتأمين والإحصائيات على مسؤولية المصادر.

Disclamer: The opinions expressed in the articles doesn"t reflect GAIF positions; the statistics are the sole responsibility **of the articles authors**

الراعي الحصري

ARAB RE

Exclusive Sponsor

General Secretariat Activities

المؤتمر ال33 للاتحاد العام العربي للتأمين بوهران : ضرورة الانخراط في التحول الرقمي

أوصى المشاركون في المؤتمر ال 33 للاتحاد العام العربي للتأمين التي اختتمت أشغاله اليوم الأربعاء بوهران إلى ضرورة الانخراط في التحول الرقمي من طرف شركات التأمين وإعادة التأمين العربية من أجل الوصول إلى أكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع والمساهمة بفعالية في تنمية الوطن العربي.

ودعا هؤلاء المشاركون في توصياتهم المتوجة لأشغال المؤتمر ال33 الذي عقد تحت شعار "الوضع الجديد وتداعياته على صناعة التأمين: ماهي التحديات وهل من فرص للسوق العربي للتأمين" إلى ضرورة الإسراع في التحول نحو الرقمي الذي بات حتمية من أجل ضمان فعالية أكثر وتطور أسرع للقطاع للمساهمة في تنمية المنطقة العربية برمتها, بالإضافة إلى الاهتمام بالأمن السيبراني لما يشكله من تهديد على أنظمة المعلومات العربية.

كما دعا الحاضرون في المؤتمر إلى الاهتمام بالإعداد المسبق من قبل شركات التأمين و إعادة التأمين لمخططات مخاطر للتقليل من الآثار السلبية للكوارث الطبيعية والصحية وتحديد هذه الأخطار والعمل على وضع خرائط ونماذج لها على مستوى كل بلد على حدى, ثم على المستوى العربي مع ضرورة تعزيز العمل العربي المشترك في هذا الميدان و التعاون مع الهيئات الدولية أيضا.

وتمت المطالبة بالعمل على تشجيع الشمول المالي على المستوى العربي من أجل انخراط عدد أكبر تحت مظلة التأمين عن طريق تشجيع التأمين المتناهي الصغر بالتوازن مع التأمينات الفلاحية, إضافة إلى تطوير الإطار التنظيمي والمعايير المهنية لنمو الأسواق التأمينية العربية.

وشدد المؤتمرون على ضرورة الاستعانة بالشباب و تكوينهم ليصبحوا كوادر مؤهلة, خاصة في وضع المخططات و تحليل

البيانات و الاحتمالات والإحصائيات و غيرها المرتبطة بقطاع التأمين والعمل على التنسيق بين الاتحاد العام العربي للتأمين وجميع الجهات المختصة في الوطن العربي المشرفة على التعليم والتكوين, خاصة معهد التأمين العربي الذي يوجد مقره بالأردن من أجل تقديم التكوينات المناسبة.

وخلال حفل الاختتام, أكد رئيس الاتحاد العام العربي للتأمين يوسف بن ميسية الذي استلم مهامه الجديدة خلال هذا المؤتمر عن التزامه بتوطيد مكتسبات الاتحاد والعمل مع كافة الشركاء العرب على تنمية قطاع التأمين بالوطن العربي خلال السنتين اللتان ستترأس فيهما الجزائر هذه الهيئة.

أما الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين, شكيب أبو زيد, فقد أكد أن تنظيم هذا المؤتمر "كان تحديا كبيرا رفعته الجزائر بكل جدارة واستحقاق كدأبها دائما و سهرت على تنظيمه في أحسن الظروف", شاكرا السلطات الجزائرية على توفيرها لكافة وسائل

الراحة والعمل لضيوف الجزائر العرب و الأجانب.

وقد دارت أشغال المؤتمر ال 33 للاتحاد العام العربي للتأمين على مدار ثلاثة أيام بمركز المؤتمرات محمد بن أحمد بوهران وعرف حضور أكثر من 1.200 مشارك من 41 دولة من بينها 20 دولة عربية.

المصدر: وكالة الأنباء الجزائرية

سلطنة عمان تفوز باستضافة المؤتمر العام العربي للتأمين في دورته 34 عام 2024

أعلنت الهيئة العامة لسوق المال بأن سلطنة عمان فازت باستضافة مؤتمر الاتحاد العام العربي للتأمين المقرر إقامته في عام 2024 والذي ستشرف على تنظيمه الهيئة والجمعية العمانية للتأمين حيث يعتبر هذا المؤتمر الحدث الأهم في صناعة التأمين العربي كونه يجمع أكثر من 2500 مشارك من شركات التأمين العربية والعالمية، إلى جانب أنه يمثل ملتقى لرجال الأعمال والقيادات البارزة في سوق التأمين العربي والمهتمين من مختلف دول العالم، ويطرح أهم القضايا والمواضيع ذات العلاقة بتطوير الصناعة التأمينية على المستوى الإقليمي والدولي.

جاء ذلك على هامش مشاركة سلطنة عمان ممثلة بالهيئة العامة لسوق المال والجمعية العمانية للتأمين وبتعاون من غرفة تجارة وصناعة عمان في اجتماع الجمعية العمومية للاتحاد العام العربي للتأمين والمؤتمر ال33 المصاحب في الجزائر، والذي يحمل عنوان الوضع الجديد وتداعياته على صناعة التأمين ويناقش أهم التحديات والفرص أمام سوق التأمين العربي.

وبهذه المناسبة عبر أحمد بن علي المعمري عن ترحيبه باستضافة سلطنة عمان للدورة ال34 لمؤتمر الاتحاد العام العربي للتأمين الذي ينعقد كل سنتين، كما أن فوز السلطنة بالتزكية بهذه الاستضافة يبرز حجم الثقة التي يحتلها قطاع التأمين العماني في سوق التأمين العربي والعالمي، كما أن ذلك يضفي قيمة اقتصادية كبيرة للقطاع كونه سيكون محط أنظار من قبل شركات التأمين العربي وفرصة سانحة لإبراز الإمكانيات التي يتمتع بها سوق التأمين سواء في بنيته التشريعية و الأنظمة الرقمية التي تشهد تطورا ملحوظا خلال الفترة الأخيرة.

من جانب آخر عبر السيد ناصر بن سالم البوسعيدي رئيس الجمعية العمانية للتأمين عن سعادته بالتزكية التي حظت بها السلطنة لاستضافة المؤتمر في دورته القادمة، نظرا للأهمية التي يحتلها هذا الحدث من قبل المهتمين بالصناعة التأمينية عربيا وعالمياً، وأشار السيد ناصر بأن استضافة السلطنة للمؤتمر يأتي متزامن مع احتفال الاتحاد العربي للتأمين بعامه 60 لتأسيسه، ورحب البوسعيدي بالأشقاء من مختلف الدول ليكونوا ضيوف عمان و ليتعرفوا على المنجزات الحضارية والتراث العريق والنهضة التنموية المستدامة التي أسسها السلطان الراحل ويقود دفتها حاليا جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم حفظه الله ورعاه وفق مظلة الرؤية الوطنية عمان 2040.

الجدير بالذكر أن الاتحاد العام العربي للتأمين تأسس عام 1964م ومقره في القاهرة ويعقد العديد من المؤتمرات التي يديرها خبراء متخصصون في مجال التأمين لإيجاد حلول للتحديات التي تواجه سوق التأمين العربي بشكل عام. كما أن سوق التأمين العماني تشرف عليه الهيئة العامة لسوق المال ويتكون من 21 شركة تأمين منها شركة واحدة معنية بإعادة التأمين، كما أن حجم سوق التأمين العماني يقترب من نصف مليار ريال عماني (1.2 بليون دولار) ويبلغ حجم أصول القطاع مليار و197 مليون ريال عماني ، كما أن الجمعية العمانية للتأمين تعتبر أحد مكونات البناء الهيكلي للقطاع وهي مؤسسة مهنية مرخصة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية وتضم في عضويتها كافة شركات وسماسرة التأمين العاملة في سلطنة عمان.

المصدر: الهيئة العامة لسوق المال

على هامش حفل ختام المؤتمر العام الـ33 للإتحاد العام العربي للتأمين بوهران

تكريم السادة أعضاء مجلس إدارة الإتحاد العام العربي للتأمين

في حفل العشاء الذي أقيم بعد انتهاء فعاليات المؤتمر العام الـ33 للإتحاد العام العربي للتأمين، تم تكريم السادة أعضاء مجلس إدارة الإتحاد العام العربي للتأمين نظير مجهوداتهم في دعم الإتحاد

Markets' Reports

الهيئة العامة لسوق المال تُصدر مؤشرات سوق التأمين 2020-2021

ارتفاع إجمالي أقساط التأمين العماني بنسبة 3% لعام 2021

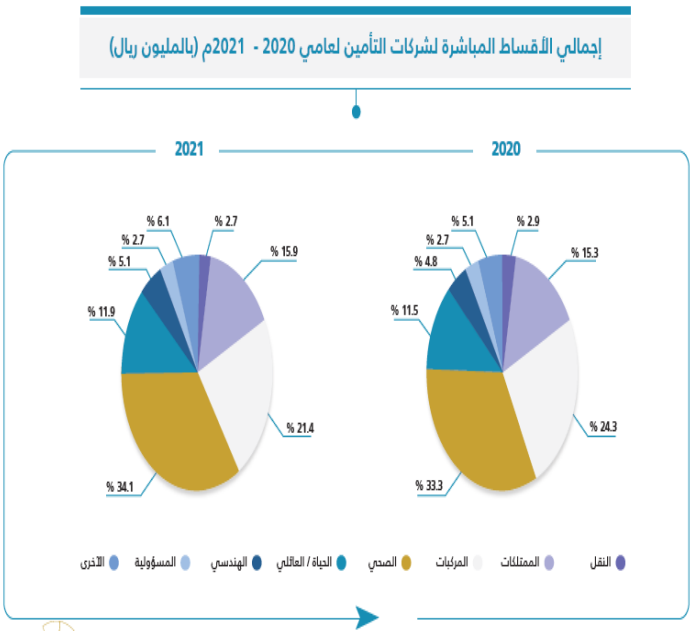

المصدر: الهيئة العامة لسوق المال

أظهرت البيانات والمؤشرات المالية المدققة للعام 2021 الصادره عن الهيئة العامة لسوق المال تباينًا في نتائجها مقارنة بمؤشرات الأعوام الماضية، حيث توضح تلك البيانات أن نسبة مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت 1.45% نتجت من ارتفاع إجمالي الأقساط المباشرة لقطاع التأمين بنسبة 3% لتصل إلى 479,857 مليون ريال مع نهاية العام 2021 مقارنة بـ 465,895 مليون ريال في نهاية العام 2020.

كما تشير بيانات أقساط التأمين أن التأمين الصحي شكل ما نسبته 34% من إجمالي الأقساط المباشرة المكتتبة، في حين شكل فرع تأمين المركبات بشقيه التأمين الشامل والطرف الثالث ما نسبته 21% من إجمالي حجم تلك الأقساط.

أما التأمين التكافلي فقد بلغ إجمالي أقساطه المباشرة 70,779 مليون ريال بنهاية العام 2021 مقارنة بـ 64,847 مليون ريال بنهاية العام 2020 حيث ارتفعت نسبة نموه حوالي 9.1% وشكلت نسبة التأمين التكافلي 15% من إجمالي الأقساط المباشرة في القطاع بشكل عام و13% من إجمالي التعويضات المدفوعة خلال نفس الفترة .

للحصول على التقرير، الرجاء الضغط هنا

World Insurance

Nat cat pricing momentum should last 2+ years: Swiss Re CUO

Thierry Léger, Chief Underwriting Officer (CUO) of Swiss Re, has said that price momentum in natural catastrophe reinsurance lines should last for at least another 1-2 years at today's rate and potentially for longer.

Speaking at the Goldman Sachs European Financials Conference in Rome earlier this week, Léger explained that Swiss Re management sees nat cat lines as now being the hardest pricing market the reinsurer is competing in, with rates having built steadily over prior years.

He added that the expectation of continued momentum in these lines will be beneficial for Swiss Re, as the group should be able to increase profitability while also putting it in a position to choose risks proactively.

"The company is happy to write all the 190 modeled risks, but it will only write non-modeled risks if they are a small part of a wider portfolio," Goldman Sachs wrote in summary of his comments.

The Chief Underwriting Officer also expects strong renewals in the June/July renewals season, as the recent increase in inflation and nat cat frequency has resulted in increased demand for protection.

For Swiss Re, he explained the mid-year renewals could be an attractive environment for both margin and growth, although its management sees casualty lines as slightly softer compared to nat cat pricing.

"On an absolute basis, casualty lines' price momentum remains strong, especially in primary lines, but less of that is passed to reinsurers due to profit commissions," Goldman Sachs reported. "Overall, management believes it is easier to achieve higher prices in nat cat than casualty."

Léger concluded that nat cat remains one of the core businesses for Swiss Re and an insurable risk, despite greater difficulty to model than some other risks.

With a dedicated team and 190 separate models to underwrite, Swiss Re continues to feel that it has the expertise to model these risks and to pick the specific risks that it wants to write, so it will continue to target growth within its nat cat portfolio.

And although Léger acknowledged that climate change issues could be a concern, he also highlighted that worries around this issue should ultimately support further price increases and demand for nat cat covers.

Source: Artemis

Global broker market grew almost 12.5% in 2021, says Insuramore

According to the latest rankings and analyses updated by Insuramore, the value of the worldwide market for insurance broking in terms of fees and commissions earned was around USD 137.6 billion in 2021, up from around USD 122.3 billion in 2020, equivalent to a growth rate of almost 12.5% without adjusting for inflation and about 8% as an inflation-adjusted measure.

In 2021, this market is estimated to have broken down between around USD 62 billion due to commercial P&C (non-life) retail broking, USD 13.2 billion to private P&C (non-life) retail broking, USD 46.4 billion to employee benefits plus life and health insurance retail broking, USD 5.5 billion to reinsurance broking and USD 10.5 billion to wholesale broking. (Noting that these data points omit tied agency and MGA / MGU activity among other elements, please see the second and third pages of the attached document for precise definitions of these segments.)

Each of the segments registered a double-digit growth rate during the year; indeed, without adjusting for inflation, the top 20 broking groups together achieved an even higher aggregate growth rate of 14.6% albeit this was driven in part by M&A activity.

Several factors brought about the notable increase in the world's insurance broking market in 2021. Growth in underlying premium rates was an important driver for both commercial P&C retail broking and wholesale broking while a further shift to digital and advice-led distribution had the most impact for retail broking of both private P&C insurance and life and health insurance. In fact, intermediaries with advanced digital capabilities have benefited significantly from this trend.

In terms of the value of its total broking revenues worldwide, Marsh McLennan ranked first among broking groups in 2021 and it was followed in descending order by Aon, WTW, Gallagher and HUB. Meanwhile, the leaders in each of the five broking segments were as follows:

- commercial P&C insurance retail broking – Marsh McLennan;
- private P&C insurance retail broking – Alliant (thanks largely to its acquisition of Confie in 2021);
- employee benefits activity plus retail broking of life and health cover – WTW;
- reinsurance broking – Aon;
- wholesale insurance broking – Amwins.

Overall, the top 20 groups are believed to have controlled 50.6% of total global broking fees and commissions in 2021 and the top 300 groups for 79.3%. Among the top 300 groups, the vast majority (at 242, or 80.7%) are privately-owned involving one or a combination of family ownership, employee ownership or private equity. Furthermore, the US is the headquarters for 141 (47%) of the top 300; following the US by this measure are France, the UK, Canada and Germany, the home countries for a respective 32, 31, 16 and 15 of the largest 300 groups, with the rest of the world accounting for the remaining 65 in the analysis.

Looking ahead, it will be apposite to see whether a continuing stream of M&A activity causes the worldwide market to consolidate in 2022 or if the dynamic growth of some smaller and medium-sized competitors causes the share of the top 20 groups to hold at just over a half of global broking revenues.

Source: Insurance Edge

Why brokers face a 'moral responsibility' on climate

In recent years insurers have faced up to climate campaigners with an uncomfortable regularity. Be it through reports and research, or in-person and virtual rallies, the climate issue and just what fossil fuels insurers will cover has been kept very much under scrutiny.

But while carriers and their investment and underwriting strategies have typically been the target of activists, brokers have also, at times, faced the spotlight.

Insurance brokers should be "following the lead" of insurers that have made steps to pull out of fossil fuel cover, whether through pledging not to broker cover for new fossil fuel projects or ruling out specific ventures such as the East African Crude Oil Pipeline

(EACOP) or the Trans Mountain Pipeline, according to The Sunrise Project finance programme director Peter Bosshard.

"Insurance brokers play a critical role in the global economy, helping businesses and households find affordable insurance cover," Bosshard said.

"Like any other actors in society, they have a moral responsibility to avoid further climate disasters and stop fueling unmanageable climate breakdown."

Insurers and brokers may be familiar with Bosshard's work on the Insure Our Future project, which gives carriers a scorecard based on factors such as cover offered for fossil fuels, divestments, and other climate leadership.

Brokers too have a "narrow self-interest to avoid being branded as climate deniers and the fossil fuel industry's last good friend," Bosshard said.

Last month, the Bureau of Investigative Journalism (BIJ) reported that Marsh had secured the contract to arrange cover for EACOP, a controversial project backed by the TotalEnergies, a French oil giant, and the China National Offshore Oil Corporation.

Marsh received more than 100 letters from its own staff members calling for the broker not to work on the project, the BIJ said.

When approached by Insurance Business, Marsh said it had a long-standing policy of not naming clients, and said it was committed to helping firms develop low-carbon business models.

On the recent Marsh report, Bosshard alleged: "Marsh McLennan, the parent company of Marsh Global, also owns consultancies Mercer and Oliver Wyman, which are selling advice on climate action to their corporate clients.

"They risk losing their credibility as a source of impartial advice if they position themselves as partners of some of the worst fossil fuel projects on the planet."

Bosshard has also previously levelled criticism at Marsh's competing broking giant Aon – in 2019 he said the broker was indulging in "hypocrisy" for advertising its ability to close gaps where insurers had pulled, or were likely to pull, cover for the coal sector.

A webpage that allegedly made such pledges has since been pulled by the global broker, though news articles written at the time, including comments from Aon staff members, remain.

"We will be working to identify what insurances may be withdrawn and put actionable plans in place to close those gaps in cover," Paul Pryor, Aon's global mining practice leader, told South African financial advisor title FANews in 2019.

Brokers have a "moral responsibility" to their customers to act on climate change, Bosshard said.

"Brokers argue that their first responsibility is to their customers, but fossil fuel companies only make up a tiny slice of their clientele," he said.

"As climate change spirals out of control, a growing number of businesses and households will no longer be able to access insurance, and brokers need to keep these long-term interests of their customers in mind."

Source: Insurance Business mag.

Reinsurers to absorb bulk of $2bn+ Ever Given claims, says SCOR

A majority share of more than $2 billion in claims is the potential sum reinsurers will absorb from the losses caused by the blocking of the Suez Canal because of the lodging of the Ever Given, according to global reinsurer SCOR.

Last year, the ultra-large container ship blocked the largest man-made canal causing a bottleneck which resulted in supply chain delays that continued to be felt months after the incident.

According to SCOR, with insurance policies originating from all over the world and with many parties involved in the event looking to recover part of their loss, it will take many years to settle the claims from these losses.

Sylvain Gauden, chief underwriting officer for marine and energy reinsurance at SCOR commented: "The grounding of the giant Ever Given has shown the world the hidden reality of our economic system."

He added: "Understanding the consequences of such

an event means taking a holistic view. "Who are the stakeholders? Which insurance policies can respond? What is their exposure? How much is this going to cost?

All branches of marine insurance are concerned, and the interests are multiple and sometimes divergent."

As many as 400 ships were blocked in total due to the lodging of the vessel. It took six days and an intensive international rescue operation to achieve its release.

Many parties were involved in this incident, these include the shipowner, the charterer, the owners of the goods, even the Suez Canal. All of them with their respective insurance policies originating all over the world.

SCOR noted, they all had claims which included physical damage (to the Ever Given), loss of revenue (on the part of the Suez Canal Authority), the cost of the salvage operations and business interruption (for owners and charterers of the blocked vessels), loss of perishables and cargo delays, as well as damage to the canal itself.

The reinsurer concluded that it will take many years to settle the claims from the Ever Given and the process will include much debate about who is liable.

Source: Reinsurance News

Arab Insurance

Saudi Arabia

BADRI Saudi Arabia's Insurance Industry Performance Analysis - Q1 2022

2021 was already one of the toughest years for profitability in the KSA Insurance sector and Q1 2022 continues to be extremely challenging and bringing in higher losses. Compared with the same period last year, the insurance industry in the Kingdom has witnessed a dramatic decline in profitability for Q1 2022 compared with the same period last year.

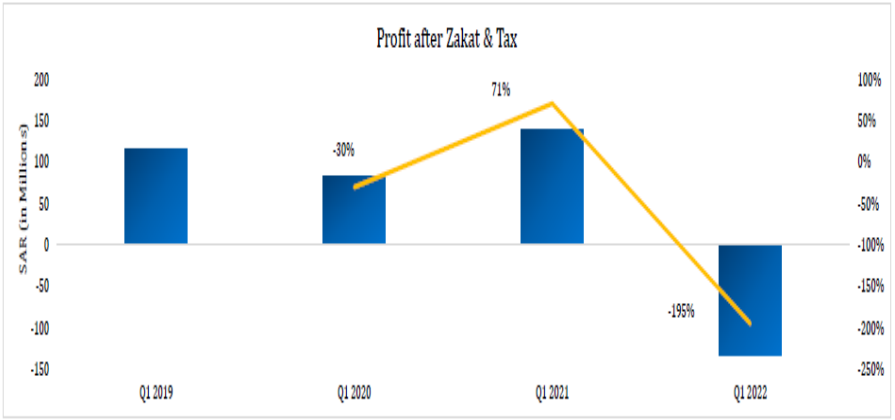

Overall gross written premiums have increased by 18.5% from SAR 12.6 billion to SAR 14.9 billion but profitability after zakat & tax has plummeted by -195% from a profit of SAR 136 million in Q1 2021 to a loss of SAR -133 million in Q1 2022.

Motor underwriters have struggled in very challenging market conditions, as underwriting profits have fallen by 128% compared with Q1 2021. This is very much affecting the whole market and even the largest players struggled as the 5 largest motor writers had an average loss ratio of 109% during the quarter. Inevitably this will lead to an overall rise in premiums as insurers try and return to profitability. For Medical, GWP has grown substantially by 21% but underwriting profits reduced by 11% compared with Q1 last year.

The Industry Combined Ratio has increased sharply by 3% to 105%, compared with Q1 2021 mainly due to an increase in the industry loss ratio as expense ratios remain at similar levels. Investment returns have remained positive offsetting some of the underwriting losses.

Motor and Medical are the backbone of the KSA Insurance industry that altogether contributes 81% of GWP in the insurance sector of KSA. Protection and Saving Insurance is emerging in the industry and is expected to contribute significantly to the total business written in the Insurance sector of KSA in future, saw an increase of 23% and the profitable Property and Casualty lines saw an increase of 45%, however this continues to be heavily reinsured.

Finally, on a more positive note, we are pleased to announce that Badri for Actuarial Services is now licensed by the Saudi Central Bank (SAMA) to provide actuarial services within the Kingdom of Saudi Arabia.

To download full report, please click here

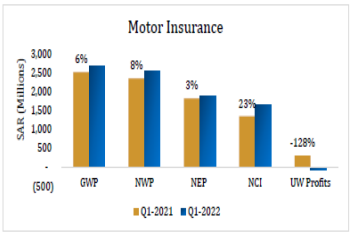

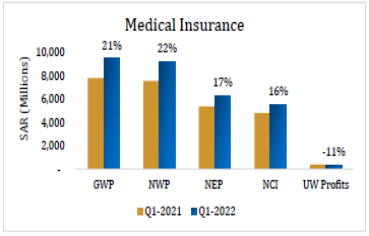

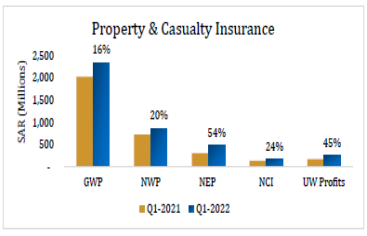

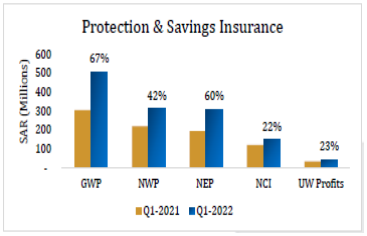

Source: BADRI

Arab Insurance — United Arab Emirates

قطاع التأمين بسوق أبوظبي: الأقساط المكتتبة ترتفع إلى 4.85 مليار درهم (+11%) خلال الربع الأول 2022.. والمطالبات المتكبدة ترتفع بنسبة 11%

ظهرت إحصائية أجرتها "أرقام" حول قطاع التأمين في سوق أبوظبي للأوراق المالية، ارتفاع إجمالي أقساط التأمين المكتتبة خلال الربع الأول 2022 إلى 4.85 مليار درهم، قياساً بـ 4.37 مليار درهم لنفس الفترة من عام 2021، كما يوضح الجدول التالي:

إجمالي أقساط التأمين المكتتبة (مليون درهم)*

الفترة	الربع الأول 2021	الربع الأول 2022	التغير %
الإجمالي	4372.7	4853.1	11 +

* باستثناء "الخزنة للتأمين" لعدم الإعلان حتى الآن.

وحققت 12 شركة من أصل 16 شركة محل الدراسة ارتفاعا في إجمالي أقساط التأمين المكتتبة خلال الربع الأول 2022، وفي المقابل سجلت 4 شركات انخفاضا في إجمالي الأقساط، مقارنة بنفس الفترة من عام 2021.

وتصدرت شركة "حياه للتأمين" الأكثر ارتفاعا في إجمالي الأقساط المكتتبة بنسبة 39%، يليها شركة "دار للتأمين" بنسبة 22 %، ومن ثم "الوطنية للتكافل" بنحو 21%.

بينما تصدرت "الوثبة للتأمين" الأكثر انخفاضا في إجمالي الأقساط المكتتبة بنحو 7%، تبعها كل من"أبوظبي الوطنية للتكافل"، "العين الأهلية للتأمين" و"الإتحاد للتأمين" بنسبة 2% لكل منهما

صافي الأقساط المكتسبة

فيما شهد الربع الأول 2022 ارتفاع صافي أقساط التأمين المكتسبة بنسبة 4% لتبلغ 1.07 مليارردرهم، مقابل صافي أقساط مكتسبة قدرها 1.03 مليار درهم خلال الربع الأول 2021، كما يوضح الجدول التالي:

صافي أقساط التأمين المكتسبة (مليون درهم)

الفترة	الربع الأول 2021	الربع الأول 2022	التغير %
الإجمالي	1029.4	1074.6	4 +

وحققت 7 شركات ارتفاعا في صافي أقساط التأمين المكتسبة، وفي مقدمتها "الاتحاد للتأمين" بنسبة 74%، تبعها شركة "ميثاق للتكافل" و"الظفرة للتأمين" بنسبة 71%، 37% على التوالي.

المطالبات المتكبدة ترتفع بنسبة 11 %

وتكبدت شركات التأمين خلال الربع الأول 2022 مطالبات بلغت 645.3 مليون درهم مقارنة بـ 582.5 مليون درهم خلال نفس الفترة من عام 2021، وبنسبة ارتفاع قدرها 11%.

لقراءة المزيد من التفاصيل، الرجاء الضغط هنا

المصدر: أرقـام

Arab Insurance — Algeria

Insurance sector urges govt to raise motor insurance tariffs

The Algerian Union of Insurance and Reinsurance Companies (UAR) and the National Insurance Council (CNA) have submitted proposals to the Ministry of Finance regarding the new insurance law that is currently being prepared, including raising the prices of motor third-party liability (MTPL) insurance.

The two organisations are asking for MTPL insurance tariffs to be increased because the rates are considered too low. This is despite hikes in premiums approved two years ago, according to a report on the news website echoroukonline.com.

Insurance company executives say that losses incurred from traffic accidents are 3.75 times the premium income received in the MTPL insurance branch.

Mr Hassan Khelifati, UAR vice president, says that insurers are calling on the authorities to clamp down on unfair competition in the domestic insurance market, eradicate price undercutting that is being committed by some insurance companies, and impose the necessary penalties on those that break the rules.

Insurance companies have recently lost a large part of their turnover because of the COVID-19 pandemic, lockdowns and weaker economic activity. In addition, the insurance sector was greatly affected by the decision to stop importing and producing cars locally. However, on the heels of the subsequent lifting of travel restrictions, the insurance sector's performance has recovered in recent months. Turnover of the insurance sector in Algeria is today equivalent to $1bn, or around DZD130bn. In 2021, the insurance market is estimated to have chalked up a turnover of around DZD144bn.

Mr Khelifati says that growth of the insurance market in Algeria is being constrained by unfair competition and the delay in implementing reforms.

Source: Middle East Insurance Review

Arab Insurance | Egypt

تنتظر تأسيس مجمعة «الكوارث»

الرقابة المالية تدرس تفعيل آلية السندات لمواجهة المخاطر الطبيعية

تنتظر سوق التأمين المصرية استحداث آلية جديدة لنقل المخاطر البديلة من خلال السندات المرتبطة بالأخطار الطبيعية.

وكشف د. هشام رمضان، مساعد رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية أن السوق تنتظر الانتهاء من تأسيس مجمعة التأمين ضد الأخطار الطبيعية، لكى تتولى إصدار سندات الأخطار الطبيعية، لافتا إلى أن «الرقابة المالية» تدرس تفعيل آلية نقل المخاطر البديلة ضمن إستراتيجيتها 2022/ 2026 فيما يتعلق بقطاع التأمين.

وأوضح أن آلية نقل المخاطر البديلة تعتمد على نقل المخاطر التأمينية إلى مخاطر مالية ومن أشهرها سندات الأخطار الطبيعية.

والأخطار الطبيعية هى ظواهر الطقس والمناخ الشديدة والمتطرفة، مع أنها تحدث فى جميع أنحاء العالم، فإن بعض المناطق أكثر تعرّضا لأخطار معينة مقارنة مع غيرها من المناطق وتصبح الأخطار الطبيعية كوارث عندما تدمّر حياة الناس وسُبل عيشهم.

وتعد من ضمن طرق التحوط سندات الكوارث «Catastroph-ic Bonds» والمعروفة اختصارًا بـ«CAT Bonds» والتى تصدر إما من خلال شركة التأمين وإعادة التأمين أو من خلال صندوق البنك الدولى، لذلك قام الأخير بإطلاق منصة لإصدار سندات ضد الكوارث الطبيعية، بحيث تقوم الحكومات بدلًا من الاقتراض من البنك الدولى فى أعقاب حدوث الكوارث، بشراء سندات للتأمين ضد هذه الكوارث.

ويمكن لشركات التأمين وإعادة التأمين ومجمعات التأمين إصدار هذه السندات لحمايتها من الكوارث الطبيعية، كما تقوم شركات التأمين وإعادة التأمين باللجوء إلى هذه السندات لحماية نفسها.

وتقوم شركات التأمين أو مجمعات التأمين بطرح سندات الأخطار الطبيعية وهى لها مدة معينة ومعدل فائدة، إذ يتم الاستفادة بقيمة السند باستثماره وتكوين الأموال اللازمة لمواجهة المخاطر الطبيعية عند وقوعها، وبالتالى تسدد شركة التأمين أو المجمعة التعويضات الخاصة بالمخاطر الطبيعية فى ظل توافر الموارد المالية لديها ومنها سندات الأخطار الطبيعية، فيما يستفيد حامل السند بمعدل الفائدة.

وسوف تقوم مجمعة التأمين ضد الأخطار الطبيعية بعد تأسيسها بتعويض العملاء على سبيل المثال وليس الحصر عن الخسائر فى الأرواح والخسائر فى الممتلكات، وكذلك الخسائر الناتجة عن توقف الأعمال وفقد الدخل لأصحاب الممتلكات التى تضررت نتيجة لتلك الكوارث الطبيعية.

ومصر بها 5 مجمعات تأمينية وهى المجمعة المصرية لتأمين المسئولية المدنية عن أخطار البناء، والتى تقوم بأعمال إدارة الحساب لتأمينات المسئولية المدنية عن أخطار البناء حيث تصدر الوثائق من خلال شركات التأمين وتقوم المجمعة من خلال إدارتها الهندسية ومكاتب المراجعة الهندسية.

والمجمعة الثانية هى المجمعة المصرية لتأمين المنشآت النووية، والتى تأسست عام 1983 بهدف مزاولة كل ما يتعلق بتأمين وإعادة تأمين الأخطار المادية والمسئوليات المتعلقة بالمنشآت النووية والأخطار المادية، ولاتزال تمارس عملها حتى الآن فى مجالات تأمين وإعادة تأمين الأخطار النووية.

والمجمعة الثالثة هى مجمعة التأمين من أخطار حوادث القطارات والطرق السريعة ومترو الأنفاق، والتى أنشئت فى عام 2002 لتغطية الحوادث الشخصية والوفيات لركاب السكك الحديدية ومستخدمى الطرق السريعة وركاب مترو الأنفاق وتحصل الأقساط من خلال سداد الرسوم المحصلة عند عبور بوابات الرسوم بالنسبة للطرق ومن خلال سداد قيمة التذكرة بالنسبة للسكك الحديدية ومترو الأنفاق، وتقوم المجمعة بسداد جميع التعويضات والقيام بجميع الأعمال التأمينية.

والمجمعة الرابعة هى المجمعة المصرية للتأمين الإجبارى على السيارات، وقد بدأ العمل بها فى 2019 بحيث أصبحت جميع الشركات التى تكتتب فى هذا النوع من التأمين تعمل فى ظل هذه المجمعة، ويتم الإصدار الإلكترونى للوثائق بمنافذ المرور وتوريد الأقساط للمجمعة بصفة دورية والتى تتولى توزيعها على الشركات طبقا لنسب توزيع حصص المشاركة بالنظام الأساسى للمجمعة، وتقوم المجمعة بسداد جميع التعويضات والقيام بكل الأعمال التأمينية.

أما المجمعة الخامسة فهى المجمعة المصرية لتأمين السفر للخارج، والتى أنشئت فى 2021 بهدف توفير التغطية التأمينية من الأخطار التى يتعرض لها المصريون خلال سفرهم خارج البلاد، وتمنح التغطيات التأمينية لما يزيد عن 20 مليون مصرى أثناء سفرهم لجميع أنحاء العالم.

المصدر: المـــال

Arab Insurance | Morocco

LBC/FT et bancassurance: BAM et ACAPS publient un guide sur les mesures de vigilance

Bank Al-Maghrib (BAM) et l'Autorité de Contrôle des Assurances et de la Prévoyance Sociale (ACAPS) ont publié un guide sur «Les mesures de vigilance applicables au recours à la tierce introduction par les entreprises d'assurance dans le cadre de la bancassurance».

Ce guide intervient dans le cadre de la mise en place d'un dispositif efficace dans la lutte contre le blanchiment de capitaux et le financement du terrorisme (LBC/FT) dans le secteur des assurances.

Un dispositif qui passe par la détermination des responsabilités entre les entreprises d'assurance et leur réseau de distribution.

Intégralité du Guide

Source: Eco Actu

Companies News

ICIEC Shareholders Approve Substantial Capital Increase Demonstrating Adequate Support to its Strategic Growth Plans

Saudi Arabia: The Board of Governors of the Islamic Corporation for the Insurance of Investment and Export Credit (ICIEC) approved ID 600 million (about USD 805 million) increase in capital for the foremost Shariah-compliant multilateral insurer during its 29th Annual Meeting held in Sharm El Sheikh, Egypt on 4th June 2022.

The Governors approved a 150 percent increase in the authorized capital of ICIEC to make it ID 1 billion (about USD 1.35 billion), the largest in its history. Based on the approval, the subscribed capital is targeted to be increased by 168% from ID 297 million (about USD 398 million) to ID 797 million (about USD 1.08 billion). In addition, a special share class comprising ID 100 million (about USD 135 million) of the increased capital has been allocated for subscription by financial institutions owned by the member states of ICIEC.

The ICIEC Board of Governors Meeting was held during the 47th Annual Meetings of the IsDB Group between 1-4 June 2022 in Sharm El Sheikh, Egypt, during which the Board also approved the Corporation's 2021 Annual Report and audited Financial Statements.

The capital increase approval underscores the strong support enjoyed by ICIEC from its member states and an endorsement of its strategic growth plans in delivering the objectives of sustainable development to its member states. Moreover, the approval highlights the diversification of capital resources, with the inclusion of financial institutions, while prioritizing its mandate to member states.

According to ICIEC CEO, Mr. Oussama Kaissi, "Capital is important for a multilateral insurer because it determines our ability to underwrite more business and boost reinsurance capacity to support our member states. The Chairman of the ICIEC Board of Directors, Dr. Muhammad Al Jasser, and the entire Board have been tremendously supportive of ICIEC management. The Board recognized the need to increase the capital of ICIEC in order to continue to carry out its developmental mandate effectively. Furthermore, this capital increase will scale up ICIEC's financial strength, enhance its loss-bearing equity resources, improve competitive position in the market and internal capital generation capacity-thus strengthening its credit fundamentals."

Despite a challenging year worsened by the global economic impact of the COVID-19 pandemic, ICIEC reported business insured totaling US$9.8 billion in 2021. ICIEC's 2021 business environment was marked by unprecedented risks, shifting priorities, and the COVID-19 response initiatives of the IsDB Group.

Despite the impact of the pandemic on insurance operations and the steep decline in market rates of treasury investment, Corporate Net-Results for 2021 stood strong at a US$ 9.3 million surplus equivalent to 182 percent achievement of the Business Plan target for the year.

PS: ID = Islamic Dinar, the unit of accounting of the IsDB Group

One ID = One SDR (Special Drawing Right) of the International Monetary Fund)

One SDR = US$1.34 at 7 June 2022

One ID = US$1.34

بعد اجتياز فترة إشعار الدائنين

«دار التكافل» و«وطنية» تعلنان استمرار إجراءات الاندماج

الامارات العربية المتحدة: أعلنت شركتا «دار التكافل» و«وطنية للتكافل» عن استمرار إجراءات الاندماج بينهما وفقاً لقانون الشركات التجارية المعمول به في الدولة.

وكشف بيان عن استكمال شركتي: «دار التكافل» و«وطنية للتكافل» خطوة مهمة ضمن مخطط الاندماج المقترح بين الشركتين، من خلال اجتياز فترة إشعار الدائنين، ما يمهد لانتهاء عملية الاندماج بحلول يونيو 2022، ويدعم تأسيس أكبر مزود لخدمات التأمين التكافلي في دولة الإمارات.

إخطار الدائنين

وأفاد البيان بأنه ووفقاً لأحكام قانون الشركات والقوانين المرعية لاجراءات الاندماج، فقد أصدرت شركتا «دار التكافل» و«وطنية للتكافل» في 27 أبريل 2022، إخطاراً لدائنيهما، لتقديم الاعتراض على الاندماج، على أن يتم ذلك خلال 30 يوماً من تاريخ الإخطار، لافتاً إلى أن هذه الفترة قد انتهت في 26 مايو 2022.

وأضاف البيان أن الشركتين نشرتا قرار الاندماج في الجريدة الرسمية، وأصدرتا إشعاراً آخر لحاملي الوثائق التأمينية بتاريخ 27 أبريل 2022، لتمكينهم من مراجعة اتفاقية الاندماج، وتقديم أي اعتراض خلال مدة 45 يوماً من تاريخ النشر، تنتهي في 10 يونيو 2022.

وأكد البيان أنه نظراً لانتهاء فترة الاعتراض من قبل دائني الشركتين، وحيث إنه لم يتم تلقي أي اعتراض على الاندماج منهم، فإن إجراءات الاندماج تستمر وفقاً لقانون الشركات التجارية المعمول بها في الدولة.

أهداف الدمج

ولفت البيان إلى أنه تمت الموافقة على الاندماج بأغلبية ساحقة من قبل مساهمي الشركتين في اجتماعاتهم العامة السنوية في 26 أبريل 2022.

ويهدف دمج الشركتين إلى انشاء مزود رائد لخدمات التكافل في سوق التأمين الإسلامي المجزء، من خلال وفورات الحجم، لتوسيع عروضها ومنتجاتها وتقديم خدمة متعاملين بمستوى عالمي.

تغطية شاملة

وقال رئيس مجلس إدارة «دار التكافل»، مطر حمدان سلطان حمد العامري، إن إتمام هذه الصفقة المهمة للغاية يشكل تقدماً بارزاً في عملية دمج جميع جوانب أعمال الشركتين، ما يعزز قدراتنا لتقديم مجموعة متنوعة من خدمات التأمين العائلي لقاعدة أوسع من المتعاملين.

وأضاف: «ستوفر (دار التكافل)، ومقرها دبي، و(وطنية للتكافل)، ومقرها أبوظبي، شروطاً تنافسية وتغطية تأمينية شاملة لأنحاء دولة الإمارات كافة، مع محفظة متفوقة من الخدمات والمنتجات التأمينية».

قدرات وأفكار

من جهته، قال رئيس مجلس إدارة «وطنية للتكافل»، الدكتور علي سعيد بن حرمل الظاهري: «سيمكننا ضم قدرات الشركتين التشغيلية، والجمع بين أفكار وطاقات كلتا الشركتين، من تقديم العديد من الحلول المتفوقة للمتعاملين وأصحاب المصلحة، من خلال تفعيل منصة تكنولوجية وتجارية أفضل، وضمن إطار مالي محسن». وأضاف: «نتطلع إلى دعم مكانة الإمارات في مجال التمويل الإسلامي العالمي، من خلال رفع مستوى قطاع التأمين التكافلي في السوق المحلية».

تبديل حصص

بناءً على الشكل المقترح، سيتضمن الاندماج عملية تبديل الحصص، بحيث يحصل مساهمو «وطنية للتكافل» المدرجة على سوق أبوظبي للأوراق المالية على حصص في «دار التكافل»، التي ستظل مدرجة على سوق دبي المالي. ووفق شروط الاندماج، يحصل مساهمو «وطنية للتكافل» على 0.734375 سهم في «دار التكافل» مقابل كل «سهم» يمتلكونه في «وطنية»، لتصل قيمة الشركة الجديدة إلى 260 مليون درهم. وستتولى كلٌ من «نور للتكافل العائلي» و«نور للتكافل العام» مسؤولية جميع وثائق التكافل الصادرة من «دار التكافل» و«وطنية للتكافل»، في حين تبقى «دار التكافل»، الشركة القابضة المالكة لهاتين الشركتين. وحصل المقترح على الموافقات التنظيمية الأولية من المصرف المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع، وينتظر الآن موافقاتهما النهائية.

المصدر: الامارات اليوم

رئيس البحرينية الكويتية للتأمين: منظومة أمنية قوية تحمي العملاء من مخاطر الشبكات السحابية

مملكة البحرين: أكد الرئيس التنفيذي للشركة البحرينية الكويتية للتأمين الدكتور عبدالله سلطان على أهمية التوعية بالمخاطر السيبرانية، لاسيما في ظل تنامي التجارة الإلكترونية في البحرين خلال الفترة ما بين 2020 إلى 2021، لافتاً إلى أن الشركة وفرت تغطية لحوادث الأمن السيبراني لحماية الشركات والمصانع من الجريمة الإلكترونية المتعلقة بعمليات الاختراق وذلك بأسعار مناسبة ترضي طموحات زبائن الشركة.

وأضاف في تصريحات خاصة لـ«الوطن» على هامش منتدى التأمين الإلكتروني للشركة البحرينية الكويتية، أن الشركة عززت منظومتها بمنظومة أمنية قوية قادرة على توفير الحماية للعملاء من مخاطر استخدام الشبكات السحابية، كما جلبت الشركة مجموعة من المحامين ذوي الخبرة العالمية في التفاوض مع القراصنة الإلكترونيين، إضافة إلى التعاون مع شركات عالمية لحماية الأفراد من مخاطر الاختراقات حال حدوثها عبر قدرتها على حذف ومحو المحتوى المخترق من على الشبكة العنكبوتية.

وأوضح الرئيس التنفيذي للشركة، أن وثيقة التأمين التي طرحتها الشركة لتغطية مخاطر الأمن السيبراني تشمل كلفة الاختراق، والضرر الناجم عنه، وكلفة استعادة البيانات أو فقدها نهائياً، وتكاليف الصيانة والخسائر المادية للأنظمة التالفة، والتعويض عن تعطل الأعمال، وكذلك التعويض عن الغرامات التي يمكن أن تفرض من قبل الجهات الحكومية المنظمة، والتكاليف التي يمكن أن تقضي بها المحكمة.

وشدد سلطان على أهمية دور قطاع التأمين في جذب الاستثمار الأجنبي إلى البحرين عبر توفير تغطيات تأمينية تسهم في تهيئة بيئة الاستثمار المحلي، مشيراً إلى أن النماء الاقتصادي يتعلق كلياً بعمليات التأمين كون أن العمليات التأمينية ترتبط ارتباطاً تكاملياً بالقطاعات الاقتصادية ومن هذا المنطلق فإن الشركة البحرينية الكويتية تلعب دوراً رئيساً في عملية التأمين الاستثماري معتمدة في ذلك على حصتها وخبراتها في السوق حيث تصل نسبة حصتها في السوق إلى الثلث وهي من الشركات التأمينية المصنفة A.

وأشار إلى أن شركات التأمين عززت من التوجهات التسعيرية في تقديم خدمات الأمن السيبراني، عبر تحليل البيانات، ورسم السياسات الفنية التي يمكن للمؤسسات اتخاذها لبناء مرونتها الإلكترونية وتعزيز قدراتها على الاستعادة السريعة لنشاطها، ولتخفيف

العواقب السلبية في مؤسساتها والأطراف الأخرى المعنية، منوهاً إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي اعتمدت استراتيجيات وطنية للتحول الرقمي والأمن السيبراني، وأدخلت تشريعات جديدة تتعلق بالجرائم الإلكترونية وذلك بهدف المساهمة في الحماية من مخاطر الاختراقات الإلكترونية على المؤسسات والشركات والأفراد.

المصدر: الوطن

"تكافل الراجحي" توقع اتفاقية شراكة استراتيجية في تأمين مخاطر الائتمان التجاري مع شركة "كوفاس العالمية"

المملكة العربية السعودية: أعلنت شركة تكافل الراجحي للتأمين التعاوني "تكافل الراجحي" توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية في تأمين مخاطر الائتمان التجاري مع شركة كوفاس (Coface) العالمية.

وقالت "تكافل الراجحي" إن هذه الشراكة تتماشى مع رؤيتها في إعادة تعريف مفهوم التأمين في المملكة لتوفر لعملائها حلول حماية مبتكرة وموثوقة ذات قيمة مضافة ومتوافقة مع أحكام الشريعة.

وأشارت إلى أن شركة كوفاس هي أحد الشركات العالمية الرائدة والمتخصصة في تأمين مخاطر الائتمان التجاري والخدمات المشابهة وبخبرة تزيد عن 75 عاماً في هذا المجال، مبينة أنها تسعى من خلال هذه الشراكة المساهمة في دعم نمو اقتصاد الشركات السعودية والترويج لأنشطتها محليًا ودوليا.

وأوضحت أن تأمين مخاطر الائتمان التجاري يعتبر أحد الحلول المقدمة للسوق السعودي ليساعد الشركات السعودية في تطوير أنشطتها التجارية بأمان عبر إدارة المخاطر الناتجة عن البيع بالآجل مثل التأخر في السداد وإدارة التحصيل لضمان استمرارية أعمالها.

وأشارت إلى أن من أبرز مزايا المنتج هي:

1- الوقاية من الديون وحماية الأصول.

2- حماية التدفق المالي الخاص بالمبيعات.

3- تعزيز عمليات إدارة وتقييم الائتمان.

4- رفع مستوى التقييم الائتماني لدى المصارف.

وقال الرئيس التنفيذي لمنطقة الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا لشركة كوفاس (Coface)، حسن بنيور: "نحن فخورون بهذه

الشراكة الجديدة والمتميزة مع شركة تكافل الراجحي، حيث تشكل خطوة أساسية في استراتيجيتنا للنمو على الصعيد العالمي، ونتطلع للتوسع في تقديم الخدمات للسوق السعودي عبر الشريك الرائد في سوق التأمين".

ومن جانبه قال الرئيس التنفيذي لشركة تكافل الراجحي محمود دحدولي "إن الشراكة مع شركة كوفاس (Coface) هي أحد الشراكات الاستراتيجية المتنوعة والتي تأتي تأكيداً لدورنا بتوفير لعملائنا حلول حماية مبتكرة وموثوقة ذات قيمة مضافة وذلك تحقيقا لرؤيتنا في إعادة تعريف مفهوم التأمين في المملكة. كما نسعى عبر هذه الشراكة في توسيع القاعدة التأمينية وتنويع المخاطر وذلك دعماً لمركز الشركة المالي للأعوام القادمة".

المصدر: أرقـام

«عمومية» الشركة زادت رأسمالها إلى 50 مليون دينار موزعة على 500 مليون سهم

سليمان الدلالي : أقساط «إعادة التأمين» ارتفعت لأكثر من 100%

الكويت: انعقدت اجتماع الجمعية العامة غير العادية لشركة إعادة التأمين الكويتية، بنسبة نصاب وصلت إلى 97.82 في المئة، وتمت الموافقة على زيادة رأس المال الشركة المصرح به من 24.015 مليون دينار إلى 50 مليوناً موزعة على 500 مليون سهم قيمة كل سهم 100 فلس، وجميع الأسهم النقدية.

كما سيكون لمجلس الإدارة بقرار منه زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل في حدود المصرح به، وتفويض مجلس الإدارة في تحديد مقدار وطرق الزيادة وتاريخ أو تواريخ استدعائها وسائر شروطها وأحكامها، وأن يتصرف في كسور الأسهم التي تنتج عن الزيادة على الوجه الذي يراه ملائماً، وله في غير حالات الزيادة لغرض إصدار أسهم منحة مجانية توزع على المساهمين - أن يقرر علاوة إصدار يحدد قيمتها لإضافتها إلى القيمة الأسمية لأسهم الزيادة، وأن يستعين بمن يراه في تنفيذ كل أو بعض ما ذكر، وبمراعاة استيفاء المتطلبات واستصدار الموافقات وفقاً لأحكام القانون واللوائح وقرارات وتعليمات الجهات الرقابية.

وفي هذا الشأن، صرح رئيس مجلس إدارة «إعادة التأمين الكويتية» سليمان الدلالي بأن الزيادة تفيد المساهمين من خلال زيادة حجم حصصه في الشركة، وهذا بدوره يساهم في زيادة أرباحه، لافتاً إلى أن الزيادة لها علاقة بنشاط السنوات السابقة من خلال زيادة الاكتتاب بالاقساط، وكلما زادت الاقساط يجب أن يكون لدينا رأسمال يتلاءم مع الأقساط كضمان لحملة الوثائق.

وأضاف الدلالي: «مازلنا اليوم على حافة الأقساط مع رأسمالنا، وطلبنا زيادة مصرحا بها، وستكون جزئية بمعنى أن كل مرة نزيد 20 أو 30 في المئة حتى نصل إلى هوى الاكتتابات التي تتم فيها»، معتبراً أن «الاكتتابات الحالية واعدة، فخلال 5 سنوات زادت الأقساط أكثر من 100 في المئة، ولهذا السبب زدنا رأس المال».

المصدر: الجريدة

"إيه إم بست" تثبت التصنيف الائتماني لـ"الأهلية للتأمين" بنظرة مستقرة

"موديز" تثبت تصنيف "الأهلية للتأمين" عند (A3) بنظرة مستقرة

الكويت: قامت وكالة التصنيف الائتماني "موديز" بتثبيت تصنيف الشركة الأهلية للتأمين عند الدرجة (A3)؛ مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وقالت "الأهلية" في بيان للبورصة الكويتية، اليوم الأحد، إن التصنيف يعني أن الشركة ذات مركز مستقبلي مستقر، وذات مستوى عالٍ من حيث الأقساط المُكتتبة وتنوع المنتجات المُقدمة مع تميز الخدمة، والذي يدل على عدم وجود ما قد يؤثر على الشركة سلبياً أو يضعف من تصنيفها مستقبلاً.

وبحسب تقرير الوكالة؛ فإن التصنيف يعكس قوة مكانة الشركة وقدرتها على المحافظة عليها رغد تحديات جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19).

وأوضح التقرير أن "الأهلية" ما زالت إحدى الشركات الثلاث الرائدة في مجال التأمين في السوق المحلي الكويت من جهة الأقساط المُكتتبة والعلامات التجارية المُستدامة على مر 5 سنوات.

وتوقع تقرير "موديز" أن تتوسع التغطية الجغرافية للمجموعة من خلال شركتها التابعة "الكويت لإعادة التأمين".

كما توقعت الوكالة أن تحافظ المجموعة على أرباحها بالرغم من أخطار الظروف الحالية.

"إيه إم بست" تثبت التصنيف الائتماني لـ"الأهلية للتأمين" بنظرة مستقرة

قامت وكالة التصنيف الائتماني إيه إم بست (AM Best) بتثبيت التصنيف الائتماني للشركة الأهلية للتأمين عند (A- / ممتاز)؛ مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وقالت "الأهلية" في بيان للبورصة الكويتية، إن التصنيف يدل على قوة الملاءة المالية للشركة، وأنها لديها قدرة ممتازة على الوفاء بالتزاماتها المالية، كما تدل النظرة المستقبلية المستقرة على غياب أي مؤثرات سلبية قد تضعف التصنيف للشركة في المستقبل.

وأوضحت أن تأكيد تصنيف الوكالة يعكس مدى جودة أعمال الشركة وسجل الأداء التشغيلي الممتاز، وهذا ينعكس على نجاح "الأهلية" في الحفاظ على المستوى المتميز المطلوب من ضمن أربع شركات في مجال التأمين في سوق الكويت المباشر، وتمتع الشركة بحصة سوقية رائدة في قطاع التأمين التجاري؛ ونتج عن ذلك تحسن أرباح الشركة خلال الخمس سنوات الماضية والتي وصلت إلى 15 مليون دينار في عام 2021.

كما أن هذا التصنيف يُتيح للشركة موقفاً تنافسياً قوياً وفرصاً جيدة للتعامل مع المؤسسات المالية وشركات إعادة التأمين العالمية.

كانت أرباح الشركة ارتفعت 20.3% في الربع الأول من العام الجاري، لتصل إلى 4.406 مليون دينار، مقابل أرباح الفترة نفسها من العام الماضي البالغة 3.664 مليون دينار.

المصدر: مباشـر

المهندس لتأمينات الحياة تعتمد زيادة رأسمالها المدفوع إلى 225 مليون جنيه

جمهورية مصر العربية: كشف مصطفى صلاح، العضو المنتدب لشركة المهندس لتأمينات الحياة، عن موافقة الجمعية العمومية للشركة، خلال إجتماعها يوم الأحد الماضي الموافق 05/06/2022، على زيادة رأسمال الشركة المدفوع إلى 225 مليون جنيه.

وأوضح صلاح في تصريحات خاصة لـ«أموال الغد»، أنه تقرر تمويل الزيادة في رأس المال البالغة 75 مليون جنيه من حصص المساهمين في الأرباح المحتجزة، موضحاً أن ذلك يأتي في إطار دعم الشركة لملاءتها المالية وبما يتوافق مع متطلبات قانون التأمين الموحد الجاري مناقشته بمجلس النواب لإقراره.

وأشار إلى أن الشركة نجحت في تحقيق نتائج مميزة خلال الـ9 أشهر الأولى من العام المالي الجاري 2021/ 2022 لتحقق إجمالي أقساط بقيمة 111 مليون جنيه، مقابل 83 مليون جنيه خلال الفترة المناظرة من العام المالي الماضي 2021/2020، بمعدل نمو 33%.

وكان قد اعتمد مجلس إدارة شركة المهندس لتأمينات الحياة مركزها المالي عن الـ 9 أشهر الأولى من العام المالي الحالي 2021 – 2022، والتي تعكس تحقيقها لنتائج ايجابية ومعدلات نمو هائلة على كافة قوائمها المالية والتي تشهد تطوراً بمحفظة الأقساط المباشرة بنوعيها الفردي والجماعي.

المصدر: أموال الغد

Disclaimer:
The opinions expressed in the articles doesn"t reflect GAIF positions; the statistics are the sole responsibility **of the articles authors**

تنبيه: المقالات تعبر عن آراء كتّابها وليس عن رأي الاتحاد العام العربي للتأمين والإحصائيات على مسؤولية المصادر.